علينا جميعاً التسليم بالرأي والرأي الآخر

علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية

القطاع السمكي في عهد الوحدة المباركة.. إنجازات رائدة ومستقبل واعد

11 مليار ريال نفقات الحكومة لتطوير القطاع السمكي

شهد القطاع السمكي في اليمن خلال الستة عشر عاما المنصرمة تطورا نوعيا مطردا في ضوء ماحظي به من اهتمام كبير من قبل الدولة وما خصصته من نفقات لتغطية احتياجاته من البناء المؤسسي والتشريعي منذ أعادة تحقيق وحدة الوطن في ٢٢مايو ١٩٩٠ وحتى نهاية العام المنصرم ٢٠٠٥ م والتي تجاوزت نحو١١ مليار ريال.

ويمثل القطاع السمكي أحد أهم القطاعات الإنتاجية في اليمن ويحتل المركز الثاني من حيث نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بعد القطاع النفطي فضلا عن ما يعول عليه ليقود تغييرا حقيقيا في هيكل الاقتصاد الوطني مستقبلا نظرا لما تمتلكه اليمن من ثروة سمكية هائلة تزخر بها مياهها الإقليمية المقابلة لشريطها الساحلي الممتد على البحرين العربي والأحمر بطول يتجاوز ٢٥٠٠ كيلو مترا.

280 مليون دولار قيمة الصادرات السمكية عام 2005م

صنعاء / سبأ / ريام مخشف و درهم السفياني

ولهذا سعت الحكومة إلى تخصيص نفقات طائلة لتطوير القطاع السمكي حيث تركز اهتمامها على توفير مقومات النهوض لهذا القطاع من خلال توفير البنى التحتية وتنظيم الاصطياد في المياه الإقليمية وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في هذا المجال الأمر الذي أسهم في تطوير وزيادة الإنتاج السمكي ووفر المقومات المناسبة لإقامة عدد من المشاريع الاستثمارية لصناعة المنتجات السمكية.

وارتبطت القفزة الحقيقية لهذا القطاع بتنفيذ مكونات مشروع الأسماك الرابع الذي تبنته الحكومة بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي خلال الفترة من١٩٩٨م إلى ٢٠١٠م بكلفة أجمالية بلغت ٥ ر٣٩ مليون دولار كواحد من أهم واكبر مشاريع الاستثمار الحكومي في القطاع السمكي والذي ساهم في تحسين طرق الاصطياد ودعم مراكز الأبحاث السمكية وحماية البيئة البحرية.

كما أن إنشاء صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي في السنوات الأولى لعهد الوحدة المباركة أسهم هو الآخر في تنمية الاستثمارات في القطاع السمكي خلال الفترة ١٩٩٦م إلى ٢٠٠٥م من خلال دعم تنفيذ مشروعات عملاقة تجاوزت كلفتها ٦ مليارات ريال.

وحاليا تعمل الحكومة على تنفيذ مشروع ترويجي لاستقطاب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية للاستثمارات في مشروع الاستزراع السمكي الذي يضم ٣٥ موقعا صالحا للاستزراع على الشريط الساحلي لليمن حسب ما ذكره وزير الثروة السمكية المهندس محمود إبراهيم صغيري.

ويوضح الوزير صغيري أن الحكومة ستبدأ هذا العام بإنشاء مزرعة نموذجية في منطقة اللحية على البحر الأحمر بطاقة إنتاجية تصل إلى ١٠٠٠ طن من الجمبري في الوقت الذى قدمت فيه عروضا من شركات المانية لانشاء مصنع لزراعة الاسماك في محافظة حضرموت وبطاقة أنتاجية٥٠٠ طن سنويا كما إنها تدرس طلبات أجنبية للاستثمار في مزارع بحرية لتسمين التونة وإنشاء مزارع بحرية مغلقة إلى جانب العمل للتوسع حاليا في مراكز تربية الأحياء المائية وتنظيم عملية الصادرات وقد أدت النجاحات التي تمخضت عن الاصلاحات الاقتصادية الشاملة التي نفذتها الحكومة وانعكاساتها الايجابية في تقوية الاقتصاد اليمني وكذا الالتزام الحكومي القوى بشأن دور مستقبلي فعال للقطاع السمكي إلى زيادة طلبات الاستثمار المؤكدة في القطاع السمكي خلال الفترة من ١٩٩٢ إلى٢٠٠٥م حيث بلغ عدد المشاريع الاستثمارية المرخص لها في هذا القطاع ١٥٤ مشروعا بكلفة استثمارية تتجاوز ٣٠ مليار ريال وبموجودات ثابتة١ر١٧مليار ريال توفر ما يقارب سبعة آلاف فرصة عمل للعمالة اليمنية.

كما أن سياسية الانفتاح ودخول القطاع الخاص كشريك مهم في القطاع السمكي أدى إلى تنامي حصة الصادرات السمكية خلال الـ ١٦ عاما المنصرمة في حين يتوقع أن تصل عائدات الصادرات اليمنية بنهاية العام الجاري٢٠٠٦ م إلى حوالي ٣٣٠ مليون دولار.

نمو الصادرات عشرات الأضعاف

وتوضح التقارير الرسمية أن الصادرات السمكية اليمنية ارتفعت من ٢٧ مليون دولار عام ١٩٩٠ لتصل إلى ٢٨٠ مليون دولار عام ٢٠٠٥ م فيما ارتفع الإنتاج من ٨٢ ألف طن عام ١٩٩٤م إلى ٢٨٩ ألف و٧٠٠ طن العام الماضي.

وحقق الإنتاج السمكي في العام الماضي معدل نمو متوسط بلغ ٣ ر٢٠ بالمائة وبزيادة عما استهدفته الخطة الخطة الخمسية الثانية للتنمية ٢٠٠١- ٢٠٠٥م بنحو ٤١ ألف و٥٤٨ طن بنسبة زيادة قدرها ١٧ بالمائة.

حيث ارتفعت كمية الإنتاج من ٢٦٠الف طن عام ٢٠٠٤ م إلى ٢٩٠ ألف طن في العام ٢٠٠٥م وبقيمة ٥٠ مليار وسبعمائة وثلاثة وأربعين مليون ريال بزيادة عن العام ٢٠٠٤م بلغت ٦ مليارات ريال وبزيادة عن عام ٢٠٠٠م بلغت نحو تسعة وعشرين مليار ريال بنسبة زيادة بلغت ١٦١ بالمائة خلال سنوات الخطة الخمسية الثانية للتنمية.

هذا التطور الكبير أهل القطاع السمكي ليحتل المركز الثاني من حيث نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بعد القطاع النفطي ناهيك عن ارتفاع أعداد الصيادين العاملين من ٢٤ ألف صياد عام ١٩٩٠ إلى ٦٥ ألف عام ٢٠٠٤ م فضلا عن مافوفرة القطاع السمكي من فرص عمل بصورة غير مباشرة بدءاً من العاملين في مجالات الإنزال والنقل والتسويق السمكي ومعامل التحضير وانتهاء بالعاملين في الأنشطة والخدمات المرافقة الأخرى كصناعة الثلج والقوارب والتجارة بوسائل الشباك وغيرها ورافق هذا التطور جهود حكومة من أجل تكريس المشاركة المجتمعية الواسعة في الإنتاج السمكي من خلال دعم الجمعيات السمكية التي تنامي عددها من٢٠جمعية عام ١٩٩٠ م الى١٢١ جمعية في الوقت الحاضر.

ويقول وزير الثروة السمكية الحكومة تقدم دعما مشجعا لتحفيز أنشطة الجمعيات السمكية والصيادين التقليديين من خلال التمويل الكافي لأنشطتها بمنح الإقراض الميسر من صندوق التشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي في مجال أستكمال مراكز الإنزال وساحات الحراج ومصانع الثلج ووسائل النقل المبردة كما يتم منح الصيادين قروض ميسرة من بنك التسليف التعاوني الزراعي.

ويضيف الأخ الوزير هذا العام سيتم توزيع نحو ١٠٠٠ قارب حديث مزودين بالمحركات البحرية مدعومين حكوميا بواقع ٥٠ بالمائة من التكلفة الإجمالية والنسبة الباقية قروض ميسرة بفوائد مخفضة ٠ وذلك بهدف أيجاد فرص عمل للصيادين التقليديين.

مؤشرات وأرقام

تشير آخر الدراسات السمكية إلى أمكانية ارتفاع الاصطياد سنويا بنسبة تتراوح ما بين ٣٠٠ ألف إلى٣٢٠ ألف طن من الاسماك والأحياء البحرية.

وتشكل نسبة الاسماك السطحية الكبيرة والصغيرة ٧٠ بالمائة من إجمالي المخزون السمكي المتاح للاستغلال و ٣٠ بالمائة من الاسماك القاعية العظمية والقاعية الرخوية والقشريات مما يوفر للدولة مجالات وإمكانيات واسعة لزيادة الاستغلال للموارد السمكية التي لم تستغل بعد من خلال استثمارات جديدة.

ويعد القطاع السمكي موردا طبيعيا واقتصاديا هاما لليمن حيث يساهم في توفير الأمن الغذاء للسكان من خلال توسيع دائرة التسويق الداخلي حيث يصل ما يوجه للاستهلاك المحلى من الاسماك الطازجة والمعلبة إلى نحو٧٠ بالمائة من إجمالي حجم الاسماك المصطادة سنويا مما حقق ارتفاع في مقدار نصيب استهلاك الفرد من الاسماك بلغ مع نهاية العام ٢٠٠٥ م إلى١٢ كيلو جرام مقارنة بتسعة كيلو جرام للعام السابق له ٢٠٠٤م.

وتعد اليمن الأولى بين الدول العربية في إنتاج الحبار والشروخ وتحتل الصادرات السمكية المرتبة الأولى في الصادرات الوطنية اليمنية غير النفطية وبنسبة ٤٠ بالمائة إلى المجموع العام لهذه السلع المصدرة.

وتفيد الدراسات والبحوث السمكية العلمية ونتائج المسوحات التي نفذت من قبل البعثات والمنظمات الدولية ومركز أبحاث علوم البحار بعدن بالتعاون مع المعاهد العلمية البحثية والسمكية الروسية أن المياه الإقليمية اليمنية غنية بأكثر من / ٤٥٠/ نوع من الاسماك والأحياء البحرية يتم استغلال واصطياد ما بين ٦٠ إلى ٧٠ نوع من بين هذه الأنواع بيولوجية عالية وتنوع بيولوجي وحيوي إضافة إلى ظاهرة التقلبات المائية نتيجة هبوب الرياح الموسمية الصيفية الجنوبية الغربية التي ينتج عنها صعود الكتل المائية الباردة وهبوط التيارات المائية السطحية الحارة.

كما تشير الدراسات والبيانات الإحصائية السمكية بان مستوى إنتاجية البحر الأحمر تتراوح سنويا ما بين ١٨ ألف طن ٢٠ ألف طن بينما إنتاجية خليج عدن والبحر العربي تتراوح في العام ما بين ٩٠ ألف طن إلى ١٢٠ ألف طن ويمكن زيادتها إلى أكثر من ٣٠٠ ألف طن في حالة استغلالها بطريقة جيدة.

ويعد قطاع الاسماك أحد القطاعات الاستثمارية الواعدة في اليمن إذ تملك اليمن شريطا ساحليا يصل طوله إلى أكثر من ٢٥٠٠ كيلو متر كما تمتلك أكثر من ١٣٠ جزيرة بحرية ذات أهمية كبيرة للحياة البحرية والثروة السمكية.

وتتنوع الشواطئ اليمنية على البحر الأحمر وخليج عدن وبحر العرب وكذا شطان الجزر والذي جعل الثروة السمكية اليمنية متنوعة في بيئتها ومعيشتها من اسماك سطحية وقاعية٠ حيث تصل مساحة المسطحات المائية في اليمن إلى أكثر من ٧٠٠ ألف كيلو مترا مربعا الأمر الذى يعزز من أهمية الثروة السمكية الهائلة التي تتمتع بها بلادنا.

توجهات مستقبلية

يقول الوزير المهندس محمود إبراهيم صغيري إن مشروع أدارة المصائد السمكية والحفاظ عليها مشروع الاسماك الخامس يمثل أحد مجالات الاستثمار الحكومي في القطاع السمكي خلال الخطة الخمسية الثالثة للتنمية والتخفيف من الفقر والمتوقع البدء بتنفيذه أواخر العام الحالي ويستمر أربع سنوات بتكلفة أجمالية تصل إلى ٣٥ مليون دولار بدعم من البنك والاتحاد الأوروبي والحكومة.

ويتابع وزير الثروة السمكية أن مشروع الاسماك الخام س الذى يأتي في إطار البرامج الاستثمارية لتنمية القطاع السمكي في اليمن ضمن الخطة الخمسية الجديدة والذي رصدت له الحكومة ١٢٠ مليون دولار سيشكل رافدا كبيرا للقطاع السمكي كونه واحدا من القطاعات الواعدة في الاقتصاد الوطني مشيرا إلى أن المشروع السمكي الخامس سيركز بشكل أساسي على تطوير البنية التحتية للثروة السمكية الهائلة في اليمن وتدعيم عملية مراقبة الجودة بما يرقى إلى المستوى المطلوب إلى جانب انه سيعمل على أنشاء محطات بحثية على طول الشريط الساحلي لليمن الممتد من ميدي على البحر الأحمر مرورا بخليج عدن وانتهاء بمنطقة شحن الحاذية لسلطنة عمان على بحر العرب وكذا بناء موانئ سمكية وكواسر أمواج وساحات حراج جديدة في مدن المحافظات الساحلية وكذا أعادة تأهيل وتوسعة العديد من موانئ الاصطياد السمكي مبينا أن المشروع سيعمل على خلق مراكز لتربية الأحياء المائية بحيث تكون نواه للاستزراع السمكي في الجمهورية اليمنية.

وتشمل مكونات مشروع الاسماك الخامس دعم أعادة هيكلة وزارة الثروة السمكية في اتجاه اللامركزية على مستوى أنشطتها وتفعيل النظام الإحصائي وشبكة المعلومات وكذا دعم الجمعيات والتعاونيات السمكية وتفعيل دور الرقابة والتفتيش البحري.

ولفت الوزير صغيري إلى أن الحكومة ممثلة بوزارة الثروة السمكية تسعى جديا خلال السنوات الخمسية الثالثة للتنمية والتخفيف من الفقر ٢٠٠٦-٢٠١٠ م إلى رفع معدلات الإنتاج السمكي السنوي إلى ٧٠٠ ألف طن بنهاية عام ٢٠١٠ م والى أعادة هيكلة الصادرات السمكية ليصبح مركز الثقل فيها يميل لصالح منتجات القيمة المضافة و تحقيق معدلات نمو سنوية في الناتج الإجمالي السمكي لتصل في المتوسط إلى ٦بالمائة سنويا.

وتهدف مسودة الخطة الخمسية الثالثة للتنمية والتخفيف من الفقر ٢٠٠٦-٢٠١٠م.

تأمين معدلات نمو أنتاج وصادرات سمكية متزايد وخصوصا المنتجات المحضرة مع الحفاظ على المخزون السمكي بما يساعد على استدامة الثروة السمكية وتحسين جودة الاسماك وتسويقها كما تسعى إلى زيادة الصادرات السمكية بمعدل نمو سنوي ٥ر٨ بالمائة لتصل إلى ١٢٤ ألف طن بنهاية ٢٠١٠م وتحسين نوعية تحضير ومعالجة الاسماك وتصدير المصنعة كمنتوج نهائي وإنتاج الاستزراع السمكي لرفع قيمة الصادرات السمكية سنويا لتبلغ ٥٠٠مليون دولار بنهاية ٢٠١٠م وتحقيق الأمن الغذائي وتوجيه ما نسبته ٦٨بالمائة من إجمالي الإنتاج السمكي للسوق المحلية.

وتستهدف الخطة الخمسية الثالثة لوزارة الثروة السمكية تحسين البنية الأساسية والإنتاجية الساحلية لمصايد الاسماك وتحسين وسائل ومستلزمات الإنتاج السمكي ورفع إنتاجيتها السنوية من الاسماك والأحياء البحرية المصطادة بمستوى عالي من الجودة من خلال تقييم جهود الاصطياد المحدث للصيد التقليدي والساحلي والصناعي واستغلال المخصصات وبرامج الاقراض المحلية لتصنيع ١٠٠٠ قارب من قوارب الصيد التقليدي الجديدة والمطورة والمدعومة مجانا بنصف تكلفتها بهدف أحلال واستبدال القوارب العاملة وإضافة وسائل أنتاج وقوة عمل جديدة التشجيع على امتلاك قوارب الصيد الساحلي من قبل الصيادين الشباب بتوفير ٣٠ قاربا سنويا ومشاركة الاستثمار فيها مع القطاعين التعاوني والخاص وتنمية وتطوير التعاونيات السمكية وتنظيم الصيادين من خلال رفع كفاءة وفعالية الجمعيات التعاونية.

وتوضح الخطة أنه سيتم أشراك القطاع الخاص في التنمية الشاملة للقطاع السمكي أتباع السياسات القطاعية المحفزة لجذب رأس المال المحلى والأجنبي خصوصا الاستثمار في مجالات الاصطياد لتسويق الاستزراع السمكي من خلال تنفيذ الاتجاهات الرئيسية لتنظيم عمليات الاصطياد في المياه البحرية للجمهورية اليمنية وتقييمها باستمرار بما يكفل تشجيع القطاع الخاص وتحفيزه لاستغلال مصائد الأسماك في المنطقة الاقتصادية وأعالي البحار وتأسيس أسطول صيد وطني وإنشاء مراكز نموذجية لبيع الاسماك بالجملة في صنعاء وعدن.

الصناعات السمكية ومقومات النجاح

تنتشر في عدد من المحافظات اليمنية حاليا مصانع ومشاريع استثمارية في القطاع السمكي تشمل٤٠ مصنعا للتحضير و٣ مصانع تعليب وأكثر من خمسة مصانع لتصنيع القوارب وعشرات من مصانع الثلج خارطة استثمارية وبرنامج ترويجي لجذب الاستثمارات وتستعد وزارة الثروة السمكية حاليا لتنفيذ برنامج يهدف إلى جذب المزيد من الاستثمارات في المجال السمكي.

ويؤكد وزير الثروة السمكية أن الوزارة ستنفذ قريبا خارطة استثمارية جديدة هي الأولى من نوعها للقطاع السمكي في البلاد على طول الشريط الساحلي والجزر اليمنية بهدف استغلال الثروة الهائلة التي يتمتع بها اليمن بما يعود بالنفع والفائدة على الاقتصاد الوطني.

ويوضح أن الخريطة الاستثمارية الجديدة التي أوشكت الوزارة على استكمالها ستعمل على تحديد نوعية الفرصة الاستثمارية المناسبة التي تتوافر في كل موقع من خلال الدراسة العلمية الدقيقة لجملة من الخصائص والشروط الفنية إلى جانب أنها ستعمل على توفير الكثير من الوقت والجهد للمستثمرين وزيادة قدرة هذا القطاع السمكي على استقطاب مزيد من الرساميل المحلية والعربية والدولية.

ويوضح الوزير صغيري بأن الوزارة ستنفذ برنامج ترويجي للاستثمار في مجال الاستزراع السمكي بخمسة وعشرين موقعا مهيأة للاستثمار في هذا المجال مبينا أن الوزارة استكملت أخيرا كافة الدراسات الخاصة بالمواقع الصالحة للاستزراع السمكي على طول الساحل اليمني وأنها ستبدأ خلال الشهرين المقبلين تنفيذ برنامج ترويجي على نطاق واسع محليا وخارجيا وفق خطة تمتد للفترة من ٢٠٠٦م وحتى ٢٠٠٧م.

ويتوقع الوزير صغيري أن يشهد القطاع السمكي خلال العام ٢٠٠٦ تناميا كبيرا في كميات الإنتاج السمكي وزيادة الكميات المصدرة خصوصا مع استكمال تنفيذ مشروع الرقابة البحرية وكذا العمل بسلسلة من الإجراءات الخاصة الهادفة إلى تحسين قطاع الصيد وتفعيل قانون الصيد.

يذكر أن القطاع السمكي يساهم في الأمن الغذائي في اليمن بواقع ٦٧ كيلو جرام سنويا للفرد من البروتين السمكي ويؤمن معدل ١١١٣ كيلوجراماً سنويا في المناطق الساحلية كما يساهم القطاع السمكي مساهمة مباشرة في إجمالي الناتج المحلى الوطني بمعدل يتراوح ما بين ١ر٥ إلى ٢ بالمائة فضلا عن ان الصادرات السمكية اليمنية تحتل المرتبة الثانية من بين ثلاثين سلعة تمثل أهم السلع اليمنية التي يتم تصديرها إلى الأسواق الخارجية بعد النفط.

23 منشأة صناعية سمكية في بلادنا حاصلة على الرقم الأوروبي

إلى جانب أن أكثر من ٥٠٠ ألف فرد في الجمهورية يستفيدون مباشرة من القطاع السمكي إذ يوفر أكثر من ١٠٠ ألف فرصة عمل بينها٠ ٧٠ ألف فرصة عمل في الاصطياد و٣٠ ألف في الصناعات السمكية والأنشطة الأخرى المرتبطة بها في القطاع التي بلغت أكثر ٤٠ منشأة سمكية منتشرة في المدن الساحلية الرئيسية الثلاث الحديدة عدن حضرموت بشكل رئيسي بينها ٢٣ منشأة صناعية حاصلة على الرقم الأوروبي.

وتؤكد هذه الدراسات أن إنتاجية منطقة خليج عدن وسقطرى والجزء الجنوبي من البحر الأحمر تفوق إنتاجية العديد من المصائد السمكية الأخرى لتميزها بإنتاجية

الحديدة تستعد للاحتفال بالعيد الوطني السادس عشر

الحديدة / سبأ:

تملأ المظاهر الاحتفالية منذ أيام أجواء مديريات وقرى محافظة الحديدة الساحلية التي زينت مساءاتها مهرجانات فرائحية ومظاهر احتفالية جماهيرية قدمت فيها أجمل ما لدى التهاميين من فنون وفلكلور وشعر احتفاء بالعيد الوطني السادس عشر للجمهورية اليمنية .

وجاءت هذه الاحتفالات استباقا للإحتفال الجماهيري والكرنفالي الكبير الذي سيدشنه الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية في الحديدة يوم ٢٢ مايو المقبل بعدما تقرر نقل الأجواء الإحتفالية إلى المحافظات خاصة وأنها تتزامن مع حراك تنموي كبير في قاطرة المشاريع الخدمية الجديدة التي يجري عادة إفتتاحها في مختلف القطاعات.

وشهدت مديريتا باجل والمراوعة احتفالات جماهيرية وفنية ساهرة نظمتها قيادة المجالس المحلية وعبر فيها سكان المديريتين ووجهاؤها ومسؤولوها عن ابتهاجهم بالعيد الوطني بفعاليات خطابية وفنية ساهرة .

ويقول مدير عام مديرية باجل محمد بن محمد عياش الشميري إن أهمية هذه المناسبة تكمن في أنها وضعت اليمن في الطريق الصحيح لبناء الدولة الحديثة .

ويؤكد عياش أن احتفال الناس بالمناسبة مثل مؤشرا لابتهاج المواطنين بموجة التحول التي تشهدها مناطقهم في المشاريع التنموية المختلفة واعترافا بخيرات الوحدة اليمنية على كل ربوع البلاد .

وتقول رئيسة فرع اتحاد نساء بمديرية باجل فتحيه علي بن علي أن احتفالات المواطنين بهذه المناسبة جسدت إلى حد كبير مدى ما يحمله المواطن من مشاعر صادقة تجاه العيد الوطني وحب الوطن .

وقد احتفلت مديرية باجل بالمناسبة بطريقتها الخاصة إذ نظمت حفل فني وخطابي قدمت فيه ألوان من القصائد الشعرية والأناشيد الوطنية ولأعمال المسرحية التي تناولت المناسبة من زوايا مختلفة كما كرمت قيادة المجلس المحلي بالمديرية الطلاب الأوائل وحفظة القران والمبرزين في التخصصات للتأكيد على النهضة العلمية التي شهدتها هذه المناطق خلال سنوات الوحدة.

ولم تختلف المظاهر الإحتفالية التي شهدتها مديرية المراوعة كثيرا إذا نظم المجلس المحلي هناك حفلا جماهيريا خطابيا وفنيا خاصا قدمت فيه العديد من الفقرات الغنائية والرقصات الفلكلورية والقصائد الحماسية والوطنية المعبرة عن عظمة المناسبة بالنسبة لسكان المديرية .

ويقول مدير عام المديرية ناجي احمد الشيعاني إن الإحتفال بالمناسبة يحمل الكثير من المعاني التي تجسد عشق اليمني لهذا الحدث الذي التأمت فيه الأسرة الواحدة بعد سنوات من الفراق .ويشير الشيعاني إلى أن المديرية شهدت تحولا كبيرا في المشاريع الخدمية والتنموية خلال الـ ١٦ عاما الماضية من عمر الوحدة التي أحدثت تحولا نوعيا في حياة الناس .

الكحلاني يتفقد مشروع سفلتة شوارع حي الشيخ الدويل

عدن/ خاص:

قام الاخ احمد محمد الكحلاني محافظ محافظة عدن صباح أمس بزيارة تفقدية لمشروع سفلتة شوارع حي الشيخ الدويل بمديرية الشيخ عثمان والذي ينفذ بتمويل محلي في إطار الخطة التي تشهدها المديرية لسفلتة الشوارع الداخلية. وخلال زيارته التفقدية التي رافقه فيها الأخ احمد حامد لملس مدير عام المديرية والأخ المهندس قائد راشد انعم المدير العام التنفيذي لصندوق النظافة م/ عدن والمهندس رياض شاكر نائب المدير العام لمكتب الاشغال العامة والطرق م/ عدن والعقيد علي سالم مدير أمن المنطقة اطلع على سير العمل في المشروع الذي سيسهم في تخفيف الضغط المروري على الشوارع الرئيسية في المدينة.

كما قام الأخ المحافظ ومرافقوه بتحديد موقعين في المدينة لإنشاء حمامات عامة للحد من انتشار ظاهرة التبول في الشوارع وأرصفة الطرقات كما طاف في أحياء عمر المختار والشيخ عثمان وعبدالقوي للاطلاع على حملة النظافة التي تشهدها المحافظة بصورة عامة.

خلال الأعوام 2000 ـ 2005م

(47) مليار ريال قيمة الاستثمارات في مشاريع المياه بحضرموت

حضرموت/ احمد ناصر بامندود

بلغ إجمالي النفقات الاستثمارية لمشاريع المياه والصرف الصحي في مناطق ساحل محافظة حضرموت خلال الفترة من ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٥م ٤٧ ملياراً و١٠٥ ملايين و٩١٧ ألف ريال.

جاء ذلك في التقرير الخاص بمجلس إدارة المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي في ساحل حضرموت..

وأوضح التقرير التفصيلي أن المشاريع شملت تحديث خدمات المياه وشبكات المجاري وتحسين شبكة المياه لمدينة المكلا ومجاري الشحر ومياه ومجاري حديبو وجزيرة قلنسية ومياه ميفع حجر والديس الشرقية والريدة وقصيعر والحامي وغيل باوزير والمناطق المجاورة لها بالإضافة إلى تجهيز حقل فلك بالمضخات ومشروع شبكة مياه فوه.

واشار التقرير إلى أن الزيادة في عدد الآبار المائية التابعة للمؤسسة ارتفعت من ٣١ بئراً عام ٢٠٠١م إلى ٤٨ بئراً عام ٢٠٠٥م، واستعرض التقرير مستوى تحصيل المديونية وخطة المؤسسة لتطوير مشاريع الصرف الصحي وشبكات المياه وبرنامج الصيانة والتشغيل للعام الجاري ٢٠٠٦م.

وتشهد محافظة حضرموت خلال الاحتفالات بالعيد الوطني السادس عشر يوم الثاني والعشرين من مايو افتتاح ووضع حجر الأساس لعدد من مشاريع الطرقات بقيمة إجمالية بلغت أربعة مليارات وسبعمائة مليون ريال وتشمل وضع حجر الأساس لمشروع تأهيل وتوسعة طريق الشحر/ سيحوت في محافظة المهرة وافتتاح طريق مدينتي الشحر/ شحير إلى جانب تحديث وسفلتة شوارع مدن المكلا وفوه.

تطور كمي ونوعي كبير يشهده قطاع التعليم العام بشبوة

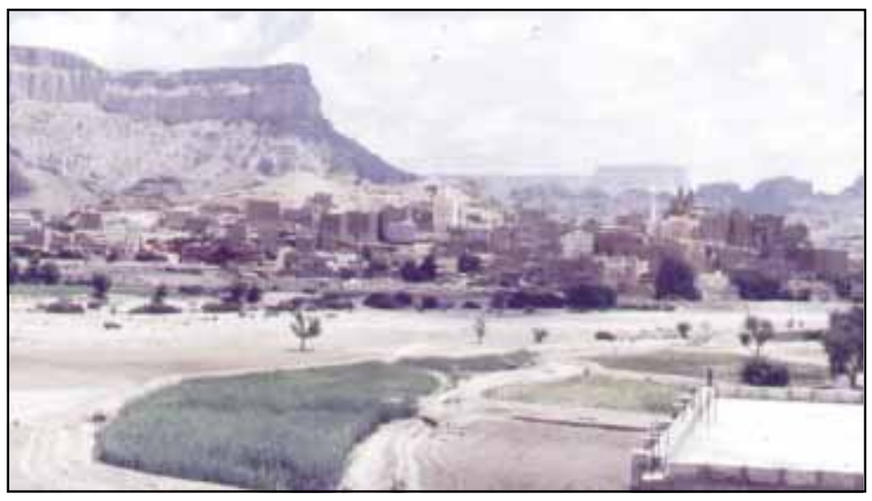

عتق/ سبأ:

شهد قطاع التعليم العام بمحافظة شبوه خلال الأعوام الستة عشر الماضية من عمر الوحدة اليمنية المباركة تطورا كميا ونوعيا كبيراعلى كافة المستويات.

وأوضح الأخ أحمد رويس عوض نائب مدير عام مكتب التربيه والتعليم بالمحافظة لوكالة الأنباء اليمنيه سبأ أن أبرز ملامح ذلك التطور تمثل في تنفيذ عدد كبير من المشروعات التربوية والتعليمية منها مشروعات نفذت في إطار البرامج الاستثمارية السنوية للدولة والسلطة المحلية وبتكلفة بلغت مليارا و/٦٨٧/ مليوناً و/٤٧٩/ ألفاً و/٥٥٥/ ريالاً ومشاريع أخرى نفذت عبر الجهات المانحة والداعمة بتكلفة بلغت /٩٩٤/ مليوناً و/٢٧١/ ألفاً و/٩٣٦/ ريالاً.

ونوه رويس إلى أنه نتيجة ذلك ارتفع عدد مدارس التعليم الأساسي في المحافظه من /١٣٦/ مدرسة تضم /٣٣/ الفا و/٥٠/ طالبا وطالبة منهم /٥/ آلاف و /٤٢/ طالبة خلال العام الدراسي ٩٠ /٩١م إلى /٤١٤/ مدرسة بلغ عدد طلابها /٩٣/ ألفا و /٦٤/ طالبا وطالبة منهم /٣١/ ألفا و/٣٩٥/ طالبة خلال العام الدراسي الحالي ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦م.

كما أرتفع عدد المدارس الثانوية بالمحافظة من /٥/ مدارس كانت تضم /ألفاً و /٩٩٣/ طالبا وطالبة منهم /٥/ طالبات فقط الى /٦٤/ مدرسة ثانوية يبلغ عدد طلابها /٧/ آلاف و /٤١١/ طالبا وطالبة٠ منهم /٣٩٤/طالبة خلال العام الدراسي الجاري.

وأضاف أن قطاع التعليم العام بالمحافظة شهد أيضا خاصة خلال السنوات الأخيرة برامج مكثفة في التدريب والتأهيل للكادر التربوي والتعليمي العامل في المحافظه.

ونفذت هذه البرامج عبر وزارة التربية والتعليم تم في اطارها عقد دورات تدريب تمهيدية لأعضاء الأدارات المدرسية استفاد منها /٢١٧/ كادرا إداريا و /٤٠٧/ من المعلمات و /١١٠/ من الموجهين والفنيين وفرق التدريب.

كما تم تنفيذ العديد من البرامج في إطار استراتيجية تطوير التعليم الأساسي. بدعم هولندي أو عبر المشروع اليمني الأمريكي لتطوير التعليم الأساسي /٥٧٢/ معلما من معلمي الصفوف الثلاثة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي و/٢٤٣/ كادرا من أعضاء الإدارات المدرسية.

وأشار رويس إلى أنه خلال الفترة القادمة سيتم تنفيذ برامج تدريبية تستهدف كافة أعضاء الإدارات المدرسية والمعلمين في جميع مدارس المحافظة.

بمناسبة العيد الوطني الـ (16)

اليوم.. حفل كرنفالي في محافظة حجة

حجة/ عبدالواسع راجح:

تحتفل محافظة حجة اليوم السبت في مدينة عبس بمناسبة العيد الـ ١٦ للوحدة اليمنية الغراء بمشاركة من عموم مديريات المحافظة ومؤسساتها ومكاتبها التنفيذية ومنظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية.

الحفل الكرنفالي يشمل عرضاً شبابياً وشعبياً وعدداً من الفقرات الفنية والكلمات المعبرة عن المناسبة.

وتأتي هذه الفعالية ضمن احتفالات بلادنا بأعياد الوحدة المباركة ليعلن ابناء محافظة حجة من خلالها عن فرحتهم وابتهاجهم بما تحقق في ظل الوحدة اليمنية وقائد مسيرتها الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية من مكاسب تنموية وسياسية ومجالات الحياة المتعددة.

محسن وبهيان يدشنان فاتحة الاستثمارات السياحية بمنتجع الريادي الساحر في المحويت

المحويت/ ... الزبدي:

تم أمس في محافظة المحويت تسليم موقع المشروع الاستثماري الشبابي السياحي للشركة المكلفة تنفيذ المشروع تمهيداً للبدء بأعمال التنفيذ لهذا المشروع الاستثماري الذي يمثل مفتتحاً للاستثمارات في مجال الخدمات الفندقية والسياحية في محافظة المحويت الواعدة بالنشاط السياحي بفعل الثراء الكبير لمقومات وعناصر الجذب السياحي الذي تزخر به في مختلف مناطقها ومديرياتها.

حيث وقع الاخوان العميد أحمد علي محسن محافظ المحافظة وعبدالله بهيان وكيل وزارة الشباب والرياضة مع الشركة المنفذة محضر التسليم للبدء بتنفيذ المشروع طبقاً للدراسات والمواصفات الفنية والهندسية التي كانت استكملت مهام اعدادها وتصميمها مطلع العام الجاري من قبل الفريق الهندسي المكلف من قبل وزير الشباب والرياضة عبدالرحمن الاكوع.

ويأتي تنفيذ المشروع الاستثماري السياحي على قمة جبل الريادي شمالاً من مدينة المحويت ضمن اتجاهات عمل وزارة الشباب والرياضة بالتنسيق مع السلطة المحلية بالمحويت الرامية إلى تفعيل النشاط الاستثماري لقطاعات الشباب والرياضة التي سيعود ريع المشروع لصالحها وقبل ذلك الأسهام في تطوير حركة النشاط السياحي في المحافظة.

وسيعمل المشروع الذي يتكون من مبنى فندقي كبير مشتمل على أكثر من ٢٥٠ غرفة إيواء مقسمة على أجنحة فندقية موزعة على ٨ طوابق على انعاش العملية التنموية السياحية ورفد القطاع الشبابي والرياضي بمتطلبات إقامته وتبني تنفيذ البطولات والمناشط الثقافية والرياضية.

وتبلغ الكلفة التقديرية للمشروع نحو ٥٤٠ مليون ريال بتمويل من صندوق رعاية النشء والشباب فيما يحتوي المبنى على صالات وقاعات للاجتماعات فضلاً عن مرافق وتوابع خدمية وترفيهية من مطاعم وشاليهات وغير ذلك.

2 مليار مبيعات الجمعيات السمكية خلال الربع الأول من العام الحالي بعدن

عدن/ سبأ:

باعت الجمعيات التعاونية السمكية من الأحياء البحرية لجمعيات خليج عدن للصيادين التقليديين خلال الربع الأول من العام الحالي بما قيمته ملياران و ٦٩٧ مليوناً و / ٩٧١/ ألف ريال.

وذكر الأخ غازي عبدالرب صالح الأحمر مدير عام مكتب وزارة الثروة السمكية بمحافظة عدن لوكالة الأنباء اليمنية /سبأ / بأن الكميات التي تم بيعها من الأحياء البحرية تصل إلى ثلاثة ملايين و /٢٣١/ ألفاً و/٥٦٠/ كيلو جراماً.

وأشار إلى أن مكتب الثروة السمكية يقوم حاليا بأعداد دراسات لتطوير أسواق مركزية للصيد في عدن ومؤسسات خدمات الأسماك وتحديث الثلاجات العاملة فيها من المبلغ المعتمد من وزارة الثروة السمكية والبالغ /٥١٣/ مليوناً والمدرج في البرنامج الاستثماري المركزي للوزارة لتطوير المشاريع السمكية في عدن خلال العام الجاري ٢٠٠٦م.